

الفصل الثامن

**تركيا البوابة الثانية
للإسلام الأوروبي**

obeykandi.com

عادت تركيا إلى الفضاء الإسلامي

بعد غيابها طوال قرن من الزمن عن الفضاء الإسلامي، عادت تركيا إليه بقوة وبغزيمة ثورية. فقد حاز الإسلاميون الأتراك على رئاسة الحكومة والجمهورية، وباتوا قادرين على تسييس تركيا بما يتماشى مع المصلحة الإسلامية، والتي هي مصلحة العرب والمسلمين عموماً. وعلى الفور بدأ الغرب يخلق المشكلات والمجابهة مع الأتراك الجدد، ووجدت تركيا الجديدة نفسها تتحاز بقوة لجبهة الدفاع عن الحقوق العربية والإسلامية وتتحالف مع سورية وإيران ومن في فلكهم. وتركيا بصفتها الأوروبية وبنفوذها الواسع داخل أوروبا يمكن اعتبارها أحد الأبواب الرئيسية في المشروع القائم بحد ذاته وهو مشروع أسلمة أوروبا.

الحركات الإسلامية العلمانية

الحركات الإسلامية التركية عموماً قامت كردة فعل على النظام القائم الذي حاول خلق شعب معاصر وتقدمي بناء على اعتبارات علمانية لا على أساس هوية إسلامية، وقد استطاعت أن تصمد رغم الصعوبات الكبيرة التي واجهتها، بل وتسلمت رئاسة الحكومة بقوة ومن المتوقع أن تتسلم رئاسة الجمهورية التركية. ورغم هويتها الإسلامية فقد أعلن رئيس الوزراء التركي مراراً أن حركته الإسلامية علمانية وماضية في علمانية تركيا.

مراحل تطور الحركات الإسلامية في تركيا

عرفت مرحلة حكم أتاتورك ١٩٢٠-١٩٣٨ وماتلاها حتى ١٩٥٠ بروز مجموعة من الأحزاب، وبمواجهة الحركات الإسلامية والتيارات القومية. وعرفت الفترة الممتدة ما بين سنتي ١٩٥٠ و١٩٦٠ العودة بالأذان إلى اللغة العربية وإعادة الاعتبار للتعليم الديني، وخلال مرحلة ١٩٦٥-١٩٨٠ ظهر حزب النظام الوطني (نجم الدين أربكان) وهو خليط من الإسلاميين المتأثرين بحركة الإخوان وجماعة النور

وجماعة النقشبندية. أما مرحلة ١٩٨٣-١٩٩٣ التي عرفت بفترة توركت أوزال الذهبية، فقد شهدت تأسيس حزب الوطن الأم الذي حصل على أغلبية مقاعد البرلمان وأسهم بشكل كبير في إعادة الاعتبار إلى التعليم الديني. وخلال هذه الفترة تنبته الحركة لأهمية الاقتصاد وتحولت إلى قوة اقتصادية، حيث ظهرت شركات مهمة تابعة للإسلاميين، مما منحهم طابع الاستقرار. وقد استفاد حزب العدالة والتنمية (الذي لا يصنف في تركيا كحزب إسلامي) من المراحل التي مرت بها الحركة الإسلامية تاريخياً ومن أخطاء حكومة حزب الرفاه ومن الأجواء الديمقراطية المتاحة في تركيا، مما سمح له بالنمو والتطور. راكم إسلاميو تركيا حصيلة مهمة على مستوى المشاركة في المؤسسات السياسية، وتتطوي هذه التجارب على أهمية كبرى، وذلك بالنظر إلى اشتغال الحركات الإسلامية التركية في ظروف وشروط صعبة يفرضها النظام العلماني داخلياً والمحيط الإقليمي (أوروبا) الذي يتطير من كل حركة إسلامية. وإن الهامش المتاح للأحزاب السياسية في مجال صناعة القرار السياسي داخل الدولة ضعيف جداً؛ وذلك بالمقارنة مع مؤسسات سياسية ودستورية أخرى.

ولم يسبق للحركة التي حصلت على نسبة مهمة من مقاعد البرلمان في انتخابات سنة ١٩٩٧ أن ادعت بأنها حزب سياسي ولم تطالب قط بقيام دولة إسلامية، كما أنها تبنت هوية إسلامية محافظة. وعلى امتداد أكثر من ثلاثين سنة على ظهور هذه الحركة، وعلى الرغم من انتقاداتها المتواصلة للنظام التركي، إلا أنها لم تستعمل أي شكل من أشكال العنف في مواجهته من أجل الوصول إلى السلطة، كما أنها لم ترفض النظام العلماني ولم تقترح دستوراً جديداً للبلاد.

ومن خلال رصد تطور مسارها التاريخي، يتبين أنها تعتمد على الخطاب والمظاهر أكثر منهما على العمل، فخطابها السياسي الداخلي يوحى برغبتها في إعادة بناء الدولة على أساس الفكر الوطني، غير أن الواقع يبرز بأنها يوتوبيا وغير علمية، كما لم تبد حماساً تجاه فعاليات المجتمع المدني، ولم تلتفت لأهمية وسائل

الإعلام.. وعلى مستوى آخر، لم تتمكن الحركة من تحليل الأوضاع المجتمعية سياسياً ودستورياً، وكذا بالنسبة للقضايا الخارجية الحيوية، ولم تدرك أهمية إعادة النظر في مرجعياتها وتجديد فكرها، فهي ظلت في منأى عن الانفتاح على مختلف الدراسات التي تجسد الفكر الإسلامي المعاصر.

وعلى مستوى تدبير الشؤون الداخلية للحركة، يلاحظ غياب الشورى والممارسة الديمقراطية، أما نظرتها للمرأة فيغلب عليها طابع الاستعلاء، بحيث لا تتاح لها إمكانية تقلد منصب في الحزب أو الحكم.

وبخصوص الموقف من القضية الفلسطينية، فيبدو أن هناك نوعاً من التناقض والاضطراب، فما تحمله شعاراتها بصدد دعم القضية الفلسطينية؛ يقابله في نفس الوقت تأييد للسياسة الأمريكية بخصوص مشروع الشرق الأوسط الكبير.. والإقبال على نسج علاقات في مختلف المجالات والميادين مع الكيان الصهيوني ولعلها ومن المرجح أنها في ذلك تمارس لعبة سياسية خادعة للنظام العلماني التركي.

ونظراً لوجود حالات من التوتر في علاقتها مع السلطة التي مارست ضغوطاً كبرى في مواجهتها، فإن الحركة لا تزال في موضع الشك والارتياب من حيث ولائها للنظام والمؤسسات. لقد كانت تجربة الحركة بزعامة أريكان ناجحة على المستوى الاقتصادي وفي مجال محاربة الرشوة مقارنة مع فترة أردوغان. ومع تجربة حزب السعادة تبين أن هناك مجموعة من الانحرافات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والديني، بالشكل الذي أسهم في تراجع الحركة، وفي المقابل حققت هذه الأخيرة نجاحاً كبيراً على مستوى تسيير الجماعات المحلية. أما فيما يخص علاقة هذه الحركات بالنظام العلماني، فلم يكن للثورة الكمالية عداء نحو التدين بقدر ما كان عداؤها ينصب على ربط الدين بالسياسة، وأكثر من ذلك، فقد كان لهذا النظام الفضل الكبير في تهيئة الأجواء الديمقراطية التي تسمح لهذه الحركات بالعمل شريطة عدم تهديد بنیان نظام الدولة. وفي المقابل، لم تدع هذه الحركات إلى تطبيق الشريعة الإسلامية واكتفت بالدعوة إلى أسلمة المجتمع.

أما مشاركة هذه الحركات في المؤسسات السياسية فلم تتخذ الطابع المباشر دائماً، بل كانت هناك أحزاب تتفاوض مع الطرق والحركات لدعمها، الأمر الذي سمح بوجود أفراد من هذه الحركات منذ سنوات الخمسينيات من القرن المنصرم بالبرلمان، هذا بالإضافة إلى ترشيح أعضاء بصفة مستقلة. إن مجمل هذه الخصوصيات تنطوي على أهمية كبرى، لأنها تساعد على فهم تركيبة الإسلاميين في تركيا.

الرؤية العربية للحركات الإسلامية التركية

في حين يتوجب على العرب والمسلمين الاستفادة الكبيرة من التجربة الإسلامية التركية، وتصويب العمل الإسلامي بكل أنواعه، وتطوير الفكر الإسلامي بعد التعمق الكبير في التجربة التركية العظيمة. رأينا الثقافة العربية تتجه على الفور نحو ماتراه أخطاء ونواقص في العمل الإسلامي التركي. فلحظة فوز الإسلاميين بالانتخابات التركية انطلق في الإعلام العربي مصطلح العثمانيون الجدد. وعرضت الجزيرة برنامجاً يحمل هذا العنوان. ورأى بعض العرب أن الإسلاميين الأتراك يحملون الحلم العثماني بتوسيع نفوذ تركيا نحو البلدان العربية وغيرها. ونفس الاتهام وجهه العرب لإيران الإسلامية منذ انتصار الثورة، ثم مازال يطلق هنا وهناك كلما تطور التصنيع النووي الإيراني، الذي اعتبره العرب موجهاً ضد الدول والشعوب العربية والإسلامية. بل ونسمع في كل حين عن صفقات ضخمة من الأسلحة تشتريها دول البيترول العربية لمواجهة اعتداءات إيرانية لوجود لها.

الإسلام والحادثة السياسية في التجربة التركية

إن حزب (العدالة والتنمية) يشكل نموذجاً يستحق التأمل في العالمين العربي والإسلامي. فهذا النموذج يقدم مثلاً حياً حول إمكانية الجمع بين الإسلام والحادثة، ويرد على كل من يرفض أو ينكر هذه الإمكانية وبقدرتها على تدبير

الشؤون الداخلية أو الخارجية. إن نقطة الضعف في تجربة هذا الحزب كانت هي المؤسسة العسكرية، فكيف نفسر صعود نجم هذا الحزب رغم الإكراهات التي كانت تفرضها هذه المؤسسة؟

إن أسباب هذا الصعود متعددة وتتنوع بين عوامل مباشرة وأخرى غير مباشرة: فقد وصل الشعب التركي إلى مرحلة كشف فيها "ضلال" النخبة العلمانية، وتزامن صعود حزب العدالة والتنمية مع تنامي توحش العولمة وانخراط الشعب التركي في البحث عن ثقافته وهويته التي يشكل الإسلام جزءاً مهماً منها، وبخاصة وأن العلمنة التركية ومنذ سنة ١٩٢٣ لم تأت في سياق جدل داخلي ولكنها عبارة عن "قشرة" ألصقت بالمجتمع التركي بعدما مورس العنف لفرضها. ومن جانبه استطاع حزب العدالة والتنمية أن يوظف مختلف التحولات السياسية والاجتماعية في تصوراتهِ وبرامجه، فهناك انتقاد ذاتي داخل الحركة، ونزوح عن الكارزمية والزعامات، والإيمان بالعمل الجماعي، مع الاهتمام بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية والابتعاد عن المباحكات (كتلك المرتبطة بمشكل الحجاب...) والتأكيد على عدم تهديد النظام العلماني والقبول بإمكانية الانضمام للاتحاد الأوروبي.

العلمانية المؤمنة مصطلح جديد

العلمانية المؤمنة مصطلح جديد دخل القاموس اللغوي الإسلامي، وقد تأخر دخوله واعتماده بسبب الخوف من الحديث عن إمكانية وجود الإيمان والعلمانية في وقت واحد وبتوافق حقيقي. رغم أن الإسلام علمي وعلماني ولا يتناقض مع العقل العلمي بشيء. فالمسيحية التي ارتكبت جريمة إعدام غاليلية أخطأت بينما الإسلام لم يرتكب مثل تلك الأخطاء طوال مسيرته.

داخل هذه التحولات عبّر حزب (العدالة والتنمية) الذي لا يدعو إلى تبني دستور إسلامي؛ على أن هويته علمانية مؤمنة، تتمحور بالأساس حول احترام حرية كل شخص. إن أهم الدروس التي يمكن استخلاصها من هذه التجربة في الفضاء التركي تتلخص في كون النظام الديموقراطي السلمي هو القادر وحده على إحداث

التغيير، فيما يظل الاعتقاد بامتلاك الحقيقة أمراً سلبياً وعائقاً ضد كل حراك ديموقراطي. ولعل هذه التجربة الناجحة تقدم للعرب درساً قوامه: ضرورة توفير فضاء ديموقراطي كفيل بخلق مناخ سياسي يتيح تنافساً سلمياً بين مختلف الفاعلين بتوجهاتهم المتباينة. بالإضافة إلى حقيقة الازدواجية في خطاب الحركات الإسلامية (أي الظاهر منها والخفي)، والتكتيك والاستراتيجية في خطاباتها وممارساتها، وإشكالية الوضوح النظري والفكري لديها من قضايا مهمة: الديموقراطية، المواطنة، المشاركة، المحيط الدولي، الاقتصاد.

ضرورة تهيئة هذه الحركات وتهيئتها للدخول في غمار تجربة ديموقراطية كباقي الفاعلين، مع الإشارة إلى ضرورة تخلي بعضها عن أسلوب التكفير والإلغاء والإقصاء في مواجهة مخالفيها في الرأي، واعتماد تجديد الفكر الإسلامي، وبخاصة وأن الفقه الإسلامي هو جد ضعيف مقارنة مع حجم المشاركة السياسية، وكذا الانفتاح على كتابات بعض الإصلاحيين التاريخيين. وعموماً، يمكن القول أنه وعلى الرغم من وجود نوع من الإيمان والإقرار بالأسس الديموقراطية من قبل بعض القوى الإسلامية، يظل استيعاب تحديات المحيط الدولي وبلورة تصور واضح ومحدد حول الإسلام، أحد أكبر المشاكل التي تواجه هذه الحركات.